

Distr.: General
9 April 2007
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية ٢٠٠٧

١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
(٢٠٠٥-٢٠٠٧)

تقرير مدير البرنامج

موجز

يتضمن هذا التقرير تقييماً للتقدم الذي أحرزته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) لغاية شباط/فبراير ٢٠٠٧.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) أن يحيط علماً بالتقرير ويشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يضطلع بها ضمن إطار تنفيذ خطته الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

(ب) أن ينظر في إعادة تقييم الدعم البشري والمالي والمؤسسي الذي يقدمه البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في ضوء الأهمية المتنامية لهذا التعاون في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - أهداف البرنامج ومجالات التدخل
٥	ثالثا - منجزات محددة
٦	ألف - مجال التركيز الأول: وضع السياسات وإجراء البحوث، وإقامة الحوار، وبناء التحالفات - ثلاثة عناصر تمكينية
١٠	باء - مجال التركيز الثاني: تهيئة بيئة وآليات تمكّن من توسيع نطاق التعاون بين الأعمال التجارية وعمليات تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، من خلال ثلاثة من عناصر التمكين
١٧	جيم - مجال التركيز الثالث: تبادل المعارف والحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب عبر ثلاثة ترتيبات تمكينية
٢٠	دال - الأولويات الأخرى المستجدة: التصدي لمخاطر الكوارث والتعافي من آثارها
٢٢	رابعا - الموارد
٢٥	خامسا - الاستنتاج والدروس المستفادة وآفاق المستقبل

أولا - مقدمة

١ - أحرز عدد من البلدان النامية تقدماً كبيراً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مستفيداً من قوى العولمة، وأصبحت تلك البلدان، بالفعل، من الجهات الرئيسية المقدمة للمساعدة الإنمائية. ومع ذلك فقد شهدت بلدان أخرى اتجاهات تراجعية مخيبة للآمال، ولاسيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وباتت الاقتصادات الكبرى بالجنوب يعترف بها الآن كمحركات للنمو في التجارة والاستثمار، بينما لم تحقق بلدان كثيرة من أقل البلدان نمواً فوائد إنمائية ملموسة على أساس ما تتمتع به من مزايا نسبية. وتزداد الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها، ومن غير المحتمل أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في دول كثيرة.

٢ - وقد وُضع إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) للتركيز على عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامي إلى معالجة أوجه الخلل هذه. وأتيحت الفرص، أثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، لتحقيق تعاون ملموس فيما بين بلدان الجنوب تشترك فيه اقتصادات الجنوب الكبرى فضلاً عن البلدان التي تسجل نمواً بطيئاً. ويكمن التحدي في تحويل الدينامية الجديدة للجنوب إلى تعاون مستدام فيما بين بلدانه يرتقي بمستويات المعيشة في جميع أرجاء الجنوب. وثمة مجال للتفاوض: فقد اضطلعت البلدان بدور استباقي في التعاون في تجميع الموارد وتبادل الخبرات والتعلم بعضهم من بعض على صعيد بلدان الجنوب لتتيح بذلك فرصاً هائلة. كما أكد قادة العالم على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الوثيقة الختامية (A/60/1) لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣ - وقد استفادت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أثناء تنفيذ الإطار الثالث للتعاون، من عدد من النماذج الجديدة للسياسات الإنمائية التي تعتمد على مواطن القوة في القطاعين العام والخاص فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني. وتجلب ترتيبات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب نماذج من التكنولوجيا والمهارات والدراية والأعمال التجارية ربما تكون مناسبة لاحتياجات البلدان النامية أكثر من النماذج المستوحاة من العالم المتقدم النمو. ويعكس تنفيذ إطار التعاون الثالث ترتيبات وشراكات اقتصادية جديدة تتجاوز الحكومات. وتضطلع الوحدة الخاصة، في معالجتها لكثير من التحديات، بدور حفاز هام. فمن خلال تعزيز ورعاية القدرة والتعاون المتزايدين في الجنوب، تنشأ فرص جديدة أمام البلدان للعمل بشكل جماعي وتبادل الخبرات وإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص وتجميع الموارد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ويستند هذا التقرير إلى تقييم داخلي لحافظة المبادرات التي تتخذها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع أن الدروس المستفادة خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قد ترتب عليها تعديل بعض البرامج، فإن تنفيذها قد اتبع عموماً إطار التعاون الذي أقره المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(١).

ثانياً - أهداف البرنامج ومجالات التدخل

٥ - يستجيب إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) للاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجهها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

(أ) دعم البلدان النامية في معالجة المسائل محل الاهتمام المشترك فيما بينها وفي سياقات متعددة الأطراف بغية تسريع وتيرة التنمية باتباع نهج مشتركة فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) زيادة التأكيد على إنشاء أو تعزيز آليات ومنابر ذاتية الاكتفاء بدلاً من دعم عقد منتديات ومؤتمرات مخصصة؛

(ج) تحويل الوحدة الخاصة إلى مركز مشترك بين بلدان الجنوب لإدارة المعارف، يكمل نظم البرنامج الإنمائي العالمية للمعارف ويرتبط بها، فضلاً عن نُظم مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان النامية والمنظمات المانحة؛

٦ - وثمة ثلاثة مجالات تركيز لدعم السياسات وتنفيذها تشكل العناصر الرئيسية التي يقوم عليها إطار التعاون الثالث. وهذه المجالات هي:

(أ) مجال يعنى بدعم حوار السياسات ومتابعة المؤتمرات الحكومية الدولية الرئيسية، مع التركيز بوجه خاص على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره محركاً لفعالية التنمية؛

(ب) ومجال يعنى بالمساعدة على تهيئة بيئة مواتية وآليات لشركات القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تعاون بين الأعمال التجارية وتبادلات تكنولوجية مستمرين فيما بين بلدان الجنوب؛

(١) إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧). تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، DP/CF/SSC/3/Rev.1، نيويورك، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(ج) ومجال يعنى بدعم إقامة نظام قوي للمعلومات من أجل إدارة وتبادل المعارف الإنمائية على نطاق الجنوب بأكمله.

ثالثاً - منجزات محددة

٧ - يتناول هذا الفصل بشيء من التفصيل ما تم إنجازه من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز حوار السياسات والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية القطاع الخاص، والجهود الرامية إلى تحويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مركز لإدارة المعارف المتعلقة بهذا التعاون. وتهدف مجالات التركيز الثلاثة هذه إلى تمكين الوحدة الخاصة وشركائها من تقديم خدمات قيمة إلى مجموعة واسعة من العملاء في الجنوب، وذلك في سعيهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تمهد السبيل نحو إطار التعاون الرابع.

٨ - ويعبر العمل المنجز خلال أول عامين من إطار التعاون الثالث عن التصور الناشئ لطابع التعاون الذي ينبغي أن يسود فيما بين بلدان الجنوب. وتسهم في هذا التصور الكلي معظم المشاريع والأنشطة التي نفذتها الوحدة الخاصة؛ في حين يجري إنهاء الأنشطة التي تقع خارج هذا التصور بشكل تدريجي وبطيء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حشد الموارد من خلال ترتيبات تمويل ثلاثية يستكمل تدريجياً مساهمات مالية من البلدان النامية ذاتها.

٩ - ويتطور الدعم المقدم لعملية وضع السياسات ليصبح منتدي رفيع المستوى يتيح المجال لعقد حوار يركز على السياسات فيما بين قادة الجنوب، بمن فيهم رؤساء الحكومات والمديرون التنفيذيون في الشركات ومباشرو المشاريع في الميدان الاجتماعي. ولن تقود الأمم المتحدة هذا الحوار؛ إنما ينبغي أن يصبح هيكلاً مستقلاً ذاتياً يجتذب القادة من جميع مجالات الحياة.

١٠ - ويجري إقامة شبكات للربط بين الأعمال التجارية وشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال آليات مثل النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب (South-South GATE System) وعمليات تبادل بين الشبكة الآسيوية للمعلومات والإرشاد التقني (Technonet Asia) وشبكة المؤسسات الأفريقية الآسيوية الصغيرة والمتوسطة (Technonet Africa).

١١ - وأخيراً، فإن نشاطات المعارف وعمليات تبادل الخبرات قد استفادت من التصور الجديد لشبكة المعلومات من أجل التنمية. وتوسيع شبكة مراكز التنسيق فيما بين بلدان

الجنوب لتشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني سيحسن الاتصال وتبادل المعارف فيما بين مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

توحيد النهج المتبعة فيما بين بلدان الجنوب إزاء التنمية

١٢ - وضعت المبادرات الواردة أدناه الأساس ولبنات البناء لمجالات التركيز العالمية الثلاثة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المحددة في إطار التعاون الثالث. وقد تمثل الهدف من ذلك في التشجيع على تهيئة بيئة مواتية لجميع الشركاء المهتمين بدعم أو تنفيذ المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية. وقد عملت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تنظيم عملها المتعلق بالمجالات الثلاثة، على إضفاء التناسق والمنهجية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميادين التالية: وضع إطار عريض القاعدة للسياسات؛ وإقامة الشراكات والاتفاق على ترتيبات تعاونية مع القطاع الخاص؛ وبناء شبكات معارف واسعة. وتقوم هذه المجالات بدمج مختلف عناصر عمل الوحدة الخاصة في ثلاثة مواطن تركيز مترابطة يدعم كل منها الآخر.

ألف - مجال التركيز الأول: وضع السياسات وإجراء البحوث، وإقامة الحوار، وبناء التحالفات - ثلاثة عناصر تمكينية

وضع السياسات وإجراء البحوث لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كخطة للتنمية

١٣ - ضمن إطار التعاون الثالث، تقوم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنقيح إستراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعتمدة في عام ١٩٩٥ لتوفير إطار جديد لتوجيه الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وهذا التنقيح الذي طلبته في عام ٢٠٠٥ الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيعتمد على التغييرات الهامة في طابع التعاون الذي ساد فيما بين بلدان الجنوب خلال السنوات الـ ١٢ الأخيرة.

١٤ - وتقدم الوحدة الخاصة أداة هامة لوضع السياسات في تقرير الجنوب الموسع الجديد، الذي يمثل تجميعاً تحليلياً لعمل ١٠ منظمات تابعة للأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أن يزيد هذا التقرير من التنسيق فيما بين المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - وقد واصلت الوحدة الخاصة، باعتبارها أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إجراء البحوث لإغناء مناقشات اللجنة الرفيعة المستوى وغيرها من

المنتديات المشتركة بين بلدان الجنوب بالمعلومات. وقد أعدت تقارير عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإستراتيجية التوجهات الجديدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المنعقدتين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، على التوالي. وعلاوةً على ذلك، فقد أعدت الوحدة الخاصة تقريراً عن تنفيذ إطار التعاون الثالث في عام ٢٠٠٦، تلاه هذا التقرير الذي يتضمن دروساً ينبغي مراعاتها أثناء وضع إطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٨-٢٠١٠).

١٦ - وأصدرت الوحدة الخاصة خلال عام ٢٠٠٥ مجلة تعاون الجنوب، وهو منشور ينصب على السياسات. وقد أبرز العدد الصادر في عام ٢٠٠٥ قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودوره في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس مناقشات ومواد أعدها فريق للخبراء. وتوزع منشورات الوحدة الخاصة على جميع البلدان النامية بالنسخ المطبوعة وتتوافر إلكترونياً على العنوان <http://www.undp.org/ssc>.

١٧ - ومع تزايد تعقد العلاقات فيما بين بلدان الجنوب نتيجة مشاركة جهات فاعلة جديدة في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فقد عززت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملها في البحث والتحليل. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت دراسات لتقييم احتياجات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخمسة أعضاء من جماعة شرق أفريقيا الموسعة، و ١٦ عضواً من أعضاء الجماعة الكاريبية. وألقت هذه الدراسات الضوء على طابع ونطاق الأنشطة المشتركة بين بلدان الجنوب والناشئة عن تنفيذ معاهدات إقليمية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. كما تبين هذه الدراسات بمزيد من التعمق المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب التي تعالج التحديات الماثلة أمام مجموعات من البلدان.

الدعم المنتظم لعمليات الحوار بشأن السياسات

١٨ - في عام ٢٠٠٦، نظمت الوحدة الخاصة عدداً من منتديات الحوار بشأن السياسات المشتركة بين بلدان الجنوب والمتعلقة بالتحويلات والاقتصاد الإبداعي ونقل التكنولوجيا. وقد شاركت مثلاً، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، في رعاية المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعني بالأثر الإنمائي للتحويلات. وأصدر المؤتمر إعلاناً وزارياً يبحث فيه كلاً من البلدان المستقبلة للمهاجرين والبلدان الأصلية للمهاجرين على تهيئة بيئة أكثر دعماً تشمل آليات مأمونة وفعالة من حيث التكلفة لنقل التحويلات. وقد طلب رؤساء وفود أقل البلدان نمواً أن تنشئ المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى مرصداً دولياً لتحويلات المهاجرين لهذه البلدان،

يقوم بتوثيق ونشر المعلومات المتعلقة بتدفقات التحويلات وأفضل الممارسات والمسائل ذات الصلة.

١٩ - وقد نظم أول اجتماع مائدة مستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التحويلات في نيويورك بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات الإنمائية ومؤسسة روكفلر ليكون بمثابة إسهام في حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة والتحويلات (الذي عقد في نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وأقيمت شراكات بشأن التحويلات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب السياسات الإنمائية ومصارف التنمية الإقليمية.

٢٠ - ومن أجل مساعدة البلدان النامية في التفاوض على وضع نهج فعالة للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، قدمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم لمختلف عمليات الحوار المتعلقة بالسياسات التي أجرتها مجموعة الـ ٧٧ للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قدم الدعم الفني اللازم لمتابعة وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر قمة الجنوب الثاني، بما فيها وضع منهاج عمل لتنمية الجنوب.

٢١ - وقدمت الوحدة الخاصة أيضاً الدعم لاجتماع وزراء العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد تقرر في هذا الاجتماع أن تتحول شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية، التي تتخذ من تريسته، إيطاليا، مقراً لها، إلى الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب. وسيواصل كل من الوحدة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) دعم هذا الاتحاد.

٢٢ - وفي نهاية المطاف، فإن هذا العمل الذي تضطلع به الوحدة الخاصة سييسر إنشاء "منتدى عالمي لتنمية الجنوب"، يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من بلدان الجنوب. وقد وضع الفريق الاستشاري المعني بالمنتدى في اجتماعه الأول الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مفهوم المنتدى وناقش هيكله ونطاقه.

بناء تحالف من أجل تعزيز اتساق وفعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٣ - في إطار مجال التركيز الأول أيضاً، أعادت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إنشاء شبكة مراكز التنسيق فيما بين بلدان الجنوب لئلا تقتصر على ممثلي الحكومات. وقد تم في عام ٢٠٠٦ تطوير الشبكة المخصصة للخمسة عشر عضواً الأعضاء

في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن المتوقع أن تتوسع الشبكة هذه في عام ٢٠٠٧ لتشمل جماعة شرق أفريقيا والجماعة الكاريبية. ويربط بين شبكة مراكز التنسيق رسالة إخبارية إلكترونية شهرية. وتتضمن هذه الرسالة التي بدأ إصدارها في منتصف عام ٢٠٠٦ معلومات عن التكنولوجيات الحديثة وحلولها تجارية واجتماعات وابتكارات تهدف إلى مواجهة التحديات الإنمائية في الجنوب. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع <http://southsouthnews.wordpress.com>. وقد وسعت الوحدة الخاصة من نطاق أنشطتها من خلال إيفاد موظفين للعمل في المركزين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك وجوهانسبرغ.

٢٤ - وفي محاولة لزيادة نشر الوعي بقيمة نهج بلدان الجنوب إزاء التنمية، خططت الوحدة الخاصة للاحتفال بيومي الأمم المتحدة السنويين الثاني والثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستضافت بالمقر هذين الاحتفالين، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي. وقد أبرزت مناسبة عام ٢٠٠٥ أهمية الصناعات الإبداعية باعتبارها دافعاً ابتكارياً للتنمية. واحتدب الاحتفال المشاركين من جميع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين وأتاح لهم فرصة ممتازة للتواصل.

٢٥ - وشاركت أيضاً الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنظيم اجتماع بين مقدمي المساعدة الإنمائية في الجنوب ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يتيح التعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي الفرصة لمقدمي المساعدة الإنمائية في الجنوب لإنشاء لجناتهم الخاصة بهم للمساعدة الإنمائية، أي "لجنة المساعدة الإنمائية للجنوب".

٢٦ - وبإيجاز، لقد قطعت الوحدة الخاصة، ضمن إطار المجال الأول، أشواطاً نحو تعميم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها من خلال إشراك منظمات الأمم المتحدة في مبادرات استراتيجية مثل برنامج التحويلات، ومبادرة الصناعات الإبداعية، وتعزيز الشراكات مع منظمات العلم والتكنولوجيا. كما شرعت في عملية تفضي إلى إنشاء "منتدى عالمي لتنمية الجنوب"، يقوم من خلاله رؤساء الحكومات وقادة الصناعات والمجتمعات المدنية في الجنوب بتنفيذ برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب تنفيذاً مباشراً.

باء - مجال التركيز الثاني: هئية بيئة وآليات تمكّن من توسيع نطاق التعاون بين الأعمال التجارية وعمليات تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، من خلال ثلاثة من عناصر التمكين

تشجيع إقامة الشبكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول المستقلة

٢٧ - ساهمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مساهمة كبيرة في تعزيز إقامة شبكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وآسيا. وكان المفهوم فيما يتعلق بشبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وآسيا هو ربط شبكة تتألف من ١٠ منظمات أعضاء في سبعة بلدان أفريقية (الشبكة التكنولوجية الأفريقية) مع الشبكة التكنولوجية الآسيوية، وهي شبكة من منظمات ظلت تعمل في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آسيا طوال السنوات الثلاثين الماضية. وتوجد المنظمات المشاركة في الشبكة التكنولوجية الأفريقية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وغانا والكاميرون وموزامبيق ونيجيريا. والمنظمات الأعضاء في الشبكة التكنولوجية الآسيوية هي أساسا مرافق تقدم الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال البحث والتطوير، ومراقبة الجودة، والخدمات الإرشادية.

٢٨ - وكان النشاط الأول الملحوظ للمشروع هو تعريف واضعي السياسات الأفريقيين بالخبرات الآسيوية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد قام الوزراء أو نواب الوزراء المسؤولون عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات المشاركة من البلدان السبعة الأعضاء في الشبكة التكنولوجية الأفريقية بزيارة ماليزيا وتايلند وفيت نام في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لتتعرف على المرافق التي تساند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان الثلاثة. وقد أعجبوا بالدعم الاستباقي المقدم من قبل الحكومات الآسيوية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في وضع سياسات وأطر قانونية شاملة، وآليات تمويلية، وبرامج إرشادية.

٢٩ - وقد اضطلع بعدة أنشطة للمتابعة في عام ٢٠٠٦. وعقدت في الكاميرون (في كانون الثاني/يناير) حلقة دراسية عن كيفية إنشاء وإدارة مصارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حضرها كبار المديرين من مصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تايلند، وتشاطروا خبراتهم في إقامة ذلك المصرف. وحضر الحلقة خمسون مشاركا من البلدان الأعضاء في الشبكة التكنولوجية الأفريقية، وهم بالدرجة الأولى ممثلون لوزارات المالية، والتجارة والصناعة، والمصارف المركزية، ومؤسسات الترخيص للمصارف. وأوضحت الحلقة للمشاركين الأفريقيين كيف يمكن لمصارف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون عاملا

حافزا للتنمية، وأهمية الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المصارف. وتوصل المشاركون إلى أن كل بلد يجب أن يحسن بيئة السياسات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع في غانا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦ بتدريب المدربين على تنمية تنظيم المشاريع. كما قدم أربعة استشاريين آسيويين أوصت بهم الشبكة التكنولوجية الآسيوية تدريبا لـ ٣٦ مشاركا من البلدان الأعضاء. وقد صُمم ذلك التدريب لينمي ثقافة تنظيم المشاريع في أفريقيا، وغطى موضوعات مثل أبحاث السوق، والتسويق، وخطط الأعمال، والتحليل المالي. وقد أثنى المشاركون كثيرا على الطبيعة العملية للتدريب والجودة العالية التي تميز بها المدربون.

٣١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عقدت حلقة عمل في ماليزيا وتايلند، عن سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسساتها. وشارك في حلقة العمل التي استغرقت ١٧ يوما مسؤولون حكوميون من البلدان الأفريقية السبعة. وقد قدمت هيئة تنمية الاستثمار الماليزية ومكتب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايلند إسهامات كبيرة في تنظيم حلقة العمل، التي وضعت مبادئ توجيهية بشأن أطر السياسات والأطر المؤسسية. وقدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وحكومتا تايلند وماليزيا إسهامات مالية في حلقة العمل من خلال ترتيب لاقسام التكلفة.

٣٢ - وتعتبر إمكانية الحصول على التمويل أحد أكبر العوائق التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وبعد التعرف على تلك العقبة، قامت الشبكة التكنولوجية الأفريقية، بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، بتنظيم ندوة عُقدت في دار السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ووضع المشاركون فيها توصيات مشتركة بشأن السياسات، لكي توسع الحكومات الأفريقية فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وقد تبادلوا أفضل الممارسات، وناقشوا خططا محددة للعمل على الصعيد الوطني.

٣٣ - وتهدف تلك المبادرات إلى إقامة "شبكة تكنولوجية" عالمية لمساندة إنشاء وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء بلدان الجنوب. وتدعم الشبكة التكنولوجية الآسيوية أنشطة الشبكة التكنولوجية الأفريقية على نطاق واسع، كما أنها قامت بدور حاسم في تعزيز تلك الشراكة بين أفريقيا وآسيا. وبالنسبة إلى الشبكة التكنولوجية الأفريقية، شكّل مجلس إدارة يضم جميع المنظمات المشاركة، واختيرت خمس منظمات لتكون أعضاء في اللجنة التنفيذية. وقد عقد كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية اجتماعات، كما وضعنا نظاما أساسيا. ووافق مركز الخدمات الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جوهانسبرغ

على استضافة أمانة صغيرة للشبكة التكنولوجية الأفريقية. ويشمل الشركاء في هذا البرنامج حكومات اليابان وماليزيا وجنوب أفريقيا وتايلند والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٣٤ - وركز مشروع آخر يستفيد من شبكة مشتركة بين أفريقيا وآسيا على تحليل الائتمان وتنمية التمويل لمديري مؤسسات التمويل الإنمائي في أفريقيا. وقضى خمسة عشر من المديرين التنفيذيين الأفارقة من مؤسسات التمويل الإنمائي في تسعة بلدان مختارة (هي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وغانا والكاميرون وملاوي وموزامبيق ونيجيريا) أسبوعاً في ماليزيا وأسبوعاً في تايلند في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونظم البرنامج مصرف التنمية الماليزي ومصرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التايلندي. وسعى البرنامج إلى تقديم عرض عام لدور مؤسسات التمويل الإنمائي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية تحليل الائتمان.

٣٥ - وأعقبت البرنامج التنفيذي دورة تدريب المدربين، التي عُقدت في ماليزيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لتقديم تدريب عملي على تحليل الائتمان وإدارة المخاطر، من خلال برنامج مدته أربعة أسابيع، حضره ٢٠ من المهنيين من تلك البلدان ذاتها. ويُتوقع من المشاركين أن يقدموا تدريباً داخلياً لغيرهم من الموظفين التقنيين في المؤسسات التي يعملون بها. ويقدم الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية تمويلاً مخصصاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقدمت الحكومات إسهامات عينية.

٣٦ - ويرجع أحد أسباب نجاح كلا هذين البرنامجين إلى أن من قام بالتيسير لهما ممثلون لشركات ناجحة بين القطاعين العام والخاص في البلدان الآسيوية، وخصوصاً ماليزيا وتايلند. وتوفر الحكومة في هذين البلدين بيئة مواتية للمشروعات الخاصة، كما تساندا التبادلات فيما بين بلدان الجنوب. وكان مستوى جودة المدربين من ماليزيا وتايلند مرتفعاً جداً.

٣٧ - وكانت هناك مبادرتان أخريان ضمن مجال التركيز الثاني، وهما: (أ) وضع خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية في إطار مجلس عربي للمياه، (ب) إنشاء برنامج للشراكة البيئية بين أفريقيا وآسيا يشجع على إقامة شبكات بين المدن من أجل مشاركة الدروس المستفادة عن تحسين البيئة الحضرية.

٣٨ - ويمكن أن تستفيد جميع المبادرات المدرجة في مجال التركيز هذا في نهاية الأمر من تنفيذ النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيكون بمثابة مورد على شبكة الإنترنت يزخر بمعلومات مستفيضة عن حلول إنمائية للجنوب. ويتمثل الهدف النهائي للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تيسير التعاملات فيما بين

تلك البلدان وسبل نقل المعرفة بينها وتكييف الحلول الإنمائية اللازمة لبلدان الجنوب. وستستخدم آليات تنفيذ النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من قبل جميع الشركاء المهتمين، بما في ذلك من خلال الترتيبات الثلاثية.

تيسير إقامة الروابط فيما بين الأعمال التجارية

٣٩ - عقب الإنجازات التي تحققت في مجال الربط بين آسيا وأفريقيا من خلال تطوير أنواع جديدة من الأرز ونشرها، مثل برنامج الأرز الجديد لأفريقيا، واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم الدعم لمركز الأرز الأفريقي، بتمويل من صندوق اليابان لتنمية الموارد البشرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتسعى المرحلة الجديدة لتقديم الدعم لمركز الأرز الأفريقي من أجل تعزيز البحث والتطوير في مجال الأرز الجديد لأفريقيا، إلى زيادة أنواع البذور وتوسيع نطاق توزيعها لتشمل السهول في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها.

٤٠ - وقد نشأت مبادرة الأرز الأفريقية كآلية لنشر بذور الأرز الجديد لأفريقيا. وتساند الوحدة الخاصة بالمبادرة في مشروع لزيادة الإمداد المستدام ببذور الأرز الجديد لأفريقيا إلى مزارعي الأرز من خلال إنتاج بذور الأساس وبذور الإكثار، وتنمية القدرة على إنتاج البذور في نطاق الخدمات الإرشادية الوطنية. والبلدان السبعة الرائدة في هذا المجال هي بنن وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا. وسيقدم البرنامج، من خلال دراسة تقييمية، معلومات عن أثر أنواع الأرز على الأمن الغذائي، وسبل كسب الرزق للمزارعين، وتمكين المرأة.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٦، تم إنتاج ١٢ طنا من بذور الأساس لأرز المرتفعات، ووزعت على البلدان التجريبية. وحضر خمسة عشر من التقنيين من خمسة بلدان دورة تدريبية على إنتاج البذور، ووفرت لها الخبراء الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ومن العوامل الحاسمة بناء القدرة بين المزارعين المحليين على زيادة إنتاج البذور، حيث أن مركز الأرز الأفريقي لا يمكن أن يتوقع منه أن ينتج جميع بذور الأساس كل سنة. ويقدم الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية التمويل، مع إسهامات مالية مماثلة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٤٢ - وهناك مشروع آخر ألقى الضوء على الممارسات الجيدة في إنتاج الأغذية والصناعات الزراعية القائمة على التبادل التكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب، نفذته التحالف من أجل الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية - وهو منظمة غير حكومية آسيوية - وشبكة الشراكة الآسيوية - اليابانية للتخفيف من وطأة الفقر. وقد حدد المشروع ستة مواقع (اثان في كل من الهند، وإندونيسيا، والفلبين) لتعزيز التكنولوجيات الناجحة في نظم الزراعة

المنوّعة، واستخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحشرية البيولوجية، وإنتاج الأرز العضوي والخضروات العضوية. وقد جرى توفير التمويل من خلال الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية. وقد صدر التقرير النهائي، بعنوان "تحسين القدرات في مجال الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر"، في عام ٢٠٠٥، كما أكد الاستعراض الختامي الثلاثي للمشروع في عام ٢٠٠٦ سلامة التكنولوجيات المستخدمة، والإنجاز الناجح للمشروع.

٤٣ - وقدمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم لدراسة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا. وأُنجزت الدراسة الشاملة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي: نحو عصر جديد من التعاون بين البلدان النامية"، في أواخر عام ٢٠٠٦. وهي تقدم عرضاً عاماً للتدفقات المالية الحالية من آسيا، وتتضمن تحليلاً لخمسة بلدان متلقية في أفريقيا، هي: بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومدغشقر وموزامبيق.

٤٤ - وتقوم الوحدة الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك، والمكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان، بتنفيذ برنامج شامل للتعافي في مرحلة ما بعد الصراع، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في أفغانستان. ويركز البرنامج على مجالين من مجالات الأنشطة، هما: تنمية القطاع الخاص، وتقوية الخدمة المدنية. ويشمل التعاون لتنمية القطاع الخاص أفغانستان وماليزيا، ويستخدم صناعة تجفيف الفاكهة كوسيلة لزيادة الصادرات الأفغانية وتحسين سبل كسب العيش لصغار المنتجين والبائعين. وقد أقام الناس في مجتمع دولانا المحلي الأفغاني منشأة للتجفيف الشمسي للفاكهة الموسمية، وتحضيرها، ومعالجتها، وتخزينها، من أجل التصدير. وتم تدريب ثلاثة أشخاص في ماليزيا على تشييد تلك المنشأة وتشغيلها وصيانتها. وتم وضع دليل عن إجراءات تشغيل موحدة بالتعاون مع الفريق الماليزي.

٤٥ - وسيجري تنفيذ عنصر تنمية القدرات في مجال الإدارة العامة في عام ٢٠٠٧، بنشر ٦٠ من المستشارين للعمل في مناحي الخدمة الحكومية الأفغانية لمدة تصل إلى سنة. وسيستعان بثلاثين من هؤلاء المستشارين من الدوائر المدنية الهندية، وسيكونون من بين المديرين المشتغلين في الحكومة. وسيجري تكليف المستشارين بالعمل في وزارات مختلفة في كابول، عقب اختيارهم من خلال عملية توظيف تجري طبقاً للنظامين الإداري والأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

استحداث نظام لإشراك القطاع الخاص في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومعاملاته

٤٦ - أقامت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عددا من الآليات المؤسسية تعززا للدور الحفاز الذي تؤديه تلك الوحدة في الجمع بين شتى الشركاء، من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف.

٤٧ - ويعتبر النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب مبادرة شاملة يقصد منها تسهيل عديد من مشروعات مجال التركيز الثاني. وتسعى المبادرة إلى وضع نظام لنقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية، وحشد الموارد من أجل المشروعات الإنمائية التي تعاني من نقص التمويل، وتنمية الهياكل الأساسية. والغرض منه هو إقامة مرفق للتعاملات يتيح للبلدان المشتركة في البرنامج إمكانية الحصول بصورة أيسر على المعلومات والمهارات والتكنولوجيات والتمويل وغيرها من الأصول اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويستفيد هذا النظام من خبرة الصين في مجال التبادل المتكسر للأصول والتكنولوجيا، وكذلك من نظام "بورصات التبادل الاجتماعي" في البرازيل. وسيكون المستخدمون الرئيسيون لهذا المرفق هم منظمات المجتمع المدني، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والكيانات الحكومية، في الجنوب. وسيجري تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من خلال سوق لتبادل التكنولوجيا، بدلا من أن يجري من خلال عملية "نقل للتكنولوجيا" في اتجاه واحد.

٤٨ - وقد عُقد مؤتمر القمة العالمي والمعرض العالمي للابتكار وسوق المال في الجنوب في أيار/مايو ٢٠٠٦ في شنغهاي، في شراكة مع سوق شنغهاي الموحد لتبادل الأصول وحقوق الملكية. وتعاون عدد من الكيانات في مؤتمر القمة والمعرض العالميين، وهي: مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والأونكتاد؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وحكومة الصين - وتحديدًا، وزارة التجارة - ووزارة العلوم والتكنولوجيا، والحكومة الشعبية لبلدية شنغهاي. ونظمت الندوة والمعرض الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبدأت تشغيل النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب في شنغهاي.

٤٩ - وحينما يتم تشغيل النظام على الوجه الأكمل، سيوفر آلية للمعاملات عن طريق الإنترنت وبالطريق الفعلي. ومن المتوقع من المنظمات الوسيطة، مثل الشبكة التكنولوجية الآسيوية، والشبكة التكنولوجية الأفريقية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، أن تقوم بدور جهات ميسرة في تشجيع المنظمات الأعضاء على الاشتراك في ذلك النظام. كما سيتم استطلاع آليات التمويل لضمان تنفيذ المعاملات فعليا. وما زالت تلك المبادرة في مراحلها

الأولية، وقد يمضي بعض الوقت قبل أن يصبح النظام عاملاً على نحو يجعل من الممكن تحقيق اتفاقات بين المتعاملين.

٥٠ - يتزايد الاعتراف بأن الاقتصاد الإبداعي في بلدان الجنوب يشكل مصدراً من مصادر الثروة وخلق الوظائف ووسيلة مهمة لتخفيف وطأة الفقر وتنويع الصادرات. ونظمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع رابطة شنغهاي للصناعات الإبداعية، الندوة العالمية للاقتصاد الإبداعي في بلدان الجنوب، وذلك في شنغهاي، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وناقش المشاركون فيها تشجيع "الصناعات الإبداعية"، التي تتراوح ما بين التسجيلات الموسيقية والسينما والتلفزيون من ناحية، وتصميم المنسوجات والأزياء والبرامجيات من ناحية أخرى.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٦، أقيمت شراكة بين وزارة الثقافة في البرازيل والمجلس البريطاني، لإنشاء مركز دولي للصناعات الإبداعية يكون مقره في البرازيل. ويدعم تلك المبادرة عدد من منظمات الأمم المتحدة، من بينها منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد/منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥٢ - وشملت الأنشطة الأخرى التي نظمتها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٦ دورة عن الاقتصاد الإبداعي خلال مؤتمر القمة العالمي العاشر لأصحاب المشروعات من الشباب (ساو باولو، البرازيل، آذار/مارس)، بالاشتراك مع جامعة التجارة العالمية؛ ومنتدى الصناعات الإبداعية (كينغستون، جامايكا، حزيران/يونيه)، بالتعاون مع مهرجان يوم ريغاي الدولي؛ والمؤتمر الدولي للاقتصادات الإبداعية من أجل التنمية (كيغالي، رواندا، آب/أغسطس)؛ في شراكة مع منظمة الانفتاح الثقافي العالمي؛ والمنتدى الدولي لتسخير الاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية (ريو دي جانيرو، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر)، في شراكة مع المنتدى الثقافي العالمي.

٥٣ - كما رعت الوحدة الخاصة زيارة للتبادل مدتها أسبوعان إلى ريو دي جانيرو، لبناء القدرات بشأن إدراج الدخل من الاقتصاد الإبداعي، ضمت منظمات غير حكومية من البرازيل وكينيا ورواندا.

٥٤ - ولإنجاز تلك الأنشطة، تساندت الوحدة الخاصة عدداً من المبادرات القطرية القائمة، مثل المركز الدولي المعني بالصناعات الإبداعية في البرازيل، ورابطة شنغهاي للصناعات الإبداعية، وشبكة تبادل المعارف للصناعات الإبداعية في الجنوب، التي يوجد مقرها في

أفريقيا. وسوف تُصدر "تقرير الاقتصاد الإبداعي" بالتعاون مع الأونكتاد واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، في عام ٢٠٠٧.

٥٥ - وقد عملت الوحدة الخاصة مع شركاء لإنشاء المؤسسة العلمية العالمية، وهي مشروع يندرج ضمن المبادرة العلمية للألفية، التابعة لمعهد الدراسات العليا في جامعة برينستون، نيوجيرسي. والهدف منها هو تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتحسين القدرة الابتكارية للقطاع الخاص في البلدان النامية، من خلال البحث والتدريب التعاونيين. وفي نطاق تلك المبادرة، عُقدت حلقة عمل للمؤسسة العلمية العالمية في نيروبي، كينيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لمناقشة وضع برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يجري فيه تعيين علماء أفريقيين يعيشون في الخارج، للعمل في بلدانهم الأصلية أو غيرها من البلدان في أفريقيا. وللقيام بذلك العمل، أنشئت إدارة للمؤسسة العلمية العالمية، وقامت الوكالة المنفذة بحشد أموال لإيفاد أربعة من زملاء المؤسسة العلمية العالمية إلى أفريقيا لفترة سنة واحدة في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى المبادرة العلمية للألفية، يضم الشركاء أكاديمية العالم الثالث للعلوم، والأكاديمية الأفريقية للعلوم، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بينما يقوم معهد التعليم الدولي بدور استشاري.

جيم - مجال التركيز الثالث: تبادل المعارف والحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب عبر ثلاثة ترتيبات تمكينية

إنشاء مركز عالمي للربط الشبكي مع مراكز التفوق الجنوبية وفيما بينها (إقامة صلات مؤسسية لتقاسم المعارف وتبادلها)

٥٦ - تولّد الجهود المبذولة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حاجة إلى توافر درجة أعلى من التطور والقدرة في الجنوب في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدّمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحسين القدرة الإحصائية لدى البلدان النامية في آسيا.

٥٧ - ويركّز البرنامج على تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج بيانات إحصائية وتحليلها واستخدامها بشكل يتماشى مع خطة عمل مراكز للإحصاء ودعوتها الموجهة إلى جميع البلدان ذات الدخل المنخفض لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات بحلول عام ٢٠٠٦. وعُقدت في منطقة آسيا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أربع حلقات عمل دون إقليمية أعدت في سياقها مشاريع خطط عمل وطنية أو استراتيجيات وطنية لتطوير النظم الإحصائية الوطنية. نظمت حلقات العمل وقامت برعايتها شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن ٢١ (باريس ٢١)، وموّلها الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية. وكان من بين المشاركين بعض كبار منتجي البيانات ومستخدميها.

٥٨ - وكانت أولى حلقات العمل هذه حلقة العمل دون الإقليمية المعنية بالاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في جنوب آسيا، التي نظمتها باريس ٢١/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وعقدت في سري لانكا من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتلت حلقة العمل هذه ثلاثة منتديات رفيعة المستوى معنية بالتخطيط الاستراتيجي في مجال الإحصاءات: منتدى لبلدان وسط آسيا من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ في بيشكيك، جمهورية قيرغيزستان؛ وآخر لبلدان جنوب شرق آسيا من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه في بانكوك، تايلند؛ وثالث لبلدان شرق وشمال شرق آسيا من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر في أولانباتار، منغوليا. وتقيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ موقعاً على الإنترنت لهذه المنتديات عنوانه <http://www.unescap.org/stat/meet/nsds4/index.asp>. وتضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مقرها بباريس أمانة صغيرة تحت تصرف شراكة باريس ٢١.

نظام موحد لقوائم خبراء وخبرات الجنوب

٥٩ - ورغبة في استثمار تطور الجنوب المتزايد من حيث درايته الفنية وبروز مراكز التفوق فيه، تقوم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بشكل متواصل، بترقية نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية WIDE الخاص بها. ويوفر هذا النظام المقام على شبكة الإنترنت الخدمات لمختلف الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد جرى تصميم نظام قوائم جديد ليستخدمه في المقام الأول أعضاء منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يلي الحاجة إلى خبراء في طائفة واسعة من المجالات. وتهدف هذه القوائم إلى زيادة وتحسين استخدام خبرة بلدان الجنوب في مشاريع التنمية وتعزيز قدراتها على توفير الخبرات اللازمة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٦، عقدت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دكار بالسنگال، حلقة عمل لمستخدمي قوائم شبكة المعلومات من أجل التنمية برعاية مكتب السياسات الإنمائية. وقام المشاركون بتبادل وتقييم خبراتهم في إعداد القوائم ضمن نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشأوا إدارة متكاملة للنظام المذكور. وخلال عام ٢٠٠٦، أعد الشركاء حوالي ٤٠ قائمة، مستخدمين مجال التركيز المحدث، وأقيمت دورات تدريبية للتدريب على كيفية استخدام النظام في المركز الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي في كل من

بانكوك وسري لانكا. والقوائم الحية مفيدة للقائمين بالإدارة في مقر الأمم المتحدة والمكاتب القطرية. وقد صدرت النسخة الجديدة من نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

نظام تفاعلي لاستخلاص أفضل الممارسات والحلول الإنمائية الناجحة ونشرها

٦١ - عُقدت أربع حلقات عمل في سياق سلسلة تبادل الخبرات المتكررة، وجرى إعداد أربعة مجلدات من هذا المنشور. وفي عام ٢٠٠٥، قدّم ٢٥ بلدا دراسات حالة إفرادية عن توفير مياه الشرب المأمونة في بلدان الجنوب في حلقة عمل عقدت في أكاديمية العالم الثالث للعلوم في تريست بإيطاليا. وفي وقت لاحق من ذلك العام، عقدت في موريشيوس حلقة عمل للدول الجزرية الصغيرة النامية عن تخفيف آثار الكوارث الطبيعية، بالشراكة مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة موريشيوس وجامعة الأمم المتحدة وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية. واختيرت تجارب من ٢٥ دولة جزرية صغيرة نامية وأعدت دراسات الحالة للمجلد ١٢ من السلسلة.

٦٢ - ويركز المجلد ١٣ على تبادل الخبرات والمعارف بين بلدان الجنوب، التي عُرضت في حلقة عمل عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٦ في أكاديمية العالم الثالث للعلوم/شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية. وعقدت في وقت لاحق من ذلك العام حلقة عمل عن بناء القدرات للتنمية المستدامة في بلدان الجنوب، بالشراكة مع شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية وجامعة الأمم المتحدة. وستستخدم دراسات الحالة هذه كأساس للمجلد ١٤ من سلسلة تبادل الخبرات المتكررة. ويُرسل هذا المنشور إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ جهة متلقية في جميع بلدان الجنوب لتشجيع تبادل حلول بلدان الجنوب لتحديات بلدان الجنوب. والمجلدات متوفرة أيضا على موقع الويب <http://www.undp.org/ssc>.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٧، ستشارك شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية (التي حُولت مؤخرا إلى الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب) الوحدة الخاصة في حلقة عمل عن إدارة المدن العملاقة، ستساهم في محتوى المجلد ١٥ من سلسلة تبادل الخبرات المتكررة.

٦٤ - وكان تبادل الخبرات والمعلومات بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجالي الإحصاءات والممارسات المتكررة، قيّما بالنسبة للمشاركين وغيرهم من المتصلين بالانترنت وموارد الويب. ويمكن لنظام شبكة المعلومات من أجل التنمية أيضا أن يوفر للأفراد والمؤسسات من بلدان الجنوب قناة لتعريف منظمات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بأنفسهم وبخبراتهم.

دال - الأولويات الأخرى المستجدة: التصدي لمخاطر الكوارث والتعافي من آثارها

التصدي لكارثة التسونامي في آسيا

٦٥ - في سياق إطار التعاون الثالث، شجعت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب، الرامية إلى منع حدوث الكوارث الطبيعية والتعافي من آثارها. ومنذ كارثة التسونامي في عام ٢٠٠٤، وفرت الوحدة الخاصة للبلدان النامية سبل الاستفادة من مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب، الذي يقدم منحاً من بلدان جنوبية مانحة من أجل إصلاح وإعمار البلدان المتضررة في المنطقة. وتقوم الوحدة الخاصة، بالتعاون مع برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتوجيه هذه المنح عن طريق المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المحلية. ويشمل البرنامج أكثر البلدان تضرراً بكارثة التسونامي (إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملايدف والهند)، وتقوم أفرقة محلية باتخاذ القرار بشأن جميع المخصصات وتوزيعها. ويضطلع برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية بعمل أمانة البرنامج.

٦٦ - ويهدف مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب إلى التعافي من آثار كارثة التسونامي، وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وغيرهما من البرامج المناسبة للعمل المحلي على نطاق ضيق. وللتعافي من آثار كارثة التسونامي، قدمت ١١ دولة جنوبية هي البرازيل وبنن وترينيداد وتوباغو وتوفالو وجامايكا والجزائر وجزر القمر وساموا والصين وفنزويلا ومصر مساهمات زادت على ٣,٥ ملايين دولار. وتستخدم المنح مباشرة لمساعدة البلدان التي تضررت من هذه الكارثة، بينما غطت الوحدة الخاصة التكاليف الإدارية من مواردها العادية. وقد أنشئ برنامجان: الأول لإعادة تهيئة سبل الرزق، خاصة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة لمباشرة أعمال تجارية صغيرة، والآخر لإعادة بناء البنية التحتية المجتمعية، مثل المدارس والأماكن العمومية. وعقدت في بانكوك في أيار/مايو ٢٠٠٦ حلقة عمل لأغراض الاستعراض والتخطيط من أجل تقييم برنامج التعافي. وأنفق حوالي ٧٨٠ ٠٠٠ دولار من مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب عام ٢٠٠٦.

٦٧ - وتتولى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، وهو آلية أخرى فعالة من آليات التعاون بين بلدان الجنوب. وفي اجتماع عقد في برازيليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تعهد رؤساء هذه الدول الثلاث بتأسيس صندوق استئماني مساهمةً منهم في الحد من الفقر في أكثر البلدان فقراً. ويستخدم هذا المرفق لتنفيذ مشروع زراعة وتربية مواش في غينيا بيساو، ومشروع إدارة نفايات في هايتي. ويعكس كل من مرفق المنح المشترك بين بلدان

الجنوب ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا روح التعاون بين بلدان الجنوب، حيث تساهم بلدان الجنوب مباشرة في التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية الأخرى. ويتمثل أحد الإنجازات اللافتة للنظر للوحدة الخاصة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في إقامة آليات التمويل الجديدة الآتفة الذكر.

التصدي لمخاطر الكوارث على الصعيد المجتمعي

٦٨ - أنشئ المرفق العالمي للتصدي لمخاطر الكوارث لبناء القدرات في مجال التصدي لمخاطر الكوارث على الصعيد المجتمعي، وأقام شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف. والمرفق العالمي، المقام في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك، هو مشروع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تطلتع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياقها بدور استشاري. وقد تطوعت إندونيسيا لأداء دور الأمانة للمرفق العالمي الذي سيبدأ عمله عام ٢٠٠٧. وقدمت الجزائر تمويلا للمشروع عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٩ - وفي عام ٢٠٠٦، قامت الوحدة الخاصة برعاية دورة لتدريب المدربين على التخفيف من إمكان التعرض للزلازل و كارثة التسونامي لستة مشاركين من سري لانكا والفلبين وملديف. ونُظّم التدريب، الذي أجري في بانكوك في الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع المركز الآسيوي للتأهب للكوارث.

٧٠ - وأصدرت الوحدة الخاصة دليلا بعنوان "إدراج التصدي لمخاطر الكوارث في أعمال الحكم المحلي"، يستند إلى خبرة الفلبين. ويمثل هذا المنشور جهدا جماعيا من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية على المستويين المحلي والوطني. وستوزع نصف النسخ المطبوعة من هذا الدليل في الفلبين ويُرسَل الباقي إلى المنظمات الطالبة في المنطقة، والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جوهانسبرغ، ومكتب الوحدة الخاصة في نيويورك. وقد أرسلت نسخ الكترونية إلى شبكة المجتمع المحلي لتقييم الأخطار التابعة لاتحاد الوقاية الاستباقية، وهو شراكة تضم منظمات مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي.

٧١ - وأعد في إندونيسيا دليل التصميم والتشييد الجيدين للمباني، والوحدة الخاصة هي بصدده إصداره بالتعاون مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بلغة بهاسا إندونيسيا وبالانكليزية. ويجري استخدامه كدليل لتصميم وتشييد المباني المقاومة للزلازل والأعاصير والفيضانات. وستوزع النسخة الانكليزية على نطاق واسع على الصعيد الدولي.

٧٢ - وفي ملديف، قامت ١٣ جزيرة في حلقتين من الجزر المرجانية بوضع خطط للتأهب لمواجهة الكوارث وأجرت عمليات محاكاة. ووضعت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تحت تصرف المكتب القطري ١٠ استشاريين وقدمت الدعم لبرنامج تدريبي موجه للموظفين الحكوميين. وفي الفلبين، أجريت عملية تحديد لمواقع الأخطار وتقييمها من أجل التصدي الفعال لأخطار الكوارث من جانب المجتمعات المحلية، اشتملت على أنشط نظام مجتمعي للإنذار المبكر بأمواج التسونامي. وقدمت الوحدة الخاصة المساعدة في تنسيق العملية ورصدها وتمويلها. وأطلقت في إندونيسيا حملة توعية للجمهور بالشراكة مع Deutsche Post World Net في سياق الجهد المبذول لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص للتأهب لمواجهة الكوارث.

٧٣ - وبالإضافة إلى الشركاء الذين سبقت الإشارة إليهم، يستفيد المرفق العالمي للتصدي لمخاطر الكوارث من التعاون مع مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي. ويعد مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، اللذان أقامتهما بلدان في الجنوب وتمولهما حصراً بلدان جنوبية، تجسيدا لروح التعاون بين بلدان الجنوب. والمستفيدون من المساعدة هم أناس أمهكتهم الكوارث والأوضاع الاقتصادية المتردية الأخرى.

مقترحات للتعاون في المستقبل

٧٤ - من بين مقترحات التشارك المقرر أن تنفذ في الأجل الطويل شبكة جامعات التنمية الأفريقية - الآسيوية ومشروع لبناء القدرات في مجال الزراعة المتكاملة في أفريقيا عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باستخدام مركزا Songha نموذجاً.

رابعاً - الموارد

٧٥ - يصل مجموع الموارد العادية المخصصة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى ٣,٥ ملايين دولار سنوياً. ومع أخذ المبلغ المرحل من السنوات السابقة في الاعتبار، يصل مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ إلى ١٤ ٥٨٦ مليون دولار. وقد صرف مبلغ إجمالي قدره ٤,٩٩١ ملايين دولار خلال عام ٢٠٠٥. وتبين الأرقام الأخيرة المتوفرة أن مبلغ ٥,٤٢٤ ملايين دولار قد صرف في عام ٢٠٠٦، لكن هذا الرقم قد يسجل زيادة طفيفة عندما تقفل حسابات عام ٢٠٠٦ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وعلى أية حال، فإن المبلغ المتبقي وقدره ٤,١٧١ ملايين دولار قد تمت برمجته بشكل كامل من أجل التنفيذ في عام ٢٠٠٧.

٧٦ - وشملت الموارد الأخرى المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مبلغاً قدره ١,٧ مليون دولار قدمته الصين عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبلغاً قدره ٣,٥ ملايين دولار قدمته بلدان نامية أخرى لدعم البلدان المتضررة من كارثة التسونامي. وترد في الجدول ١ قائمة المساهمات في الجهود المشتركة بين بلدان الجنوب للإنعاش والتعمير بعد كارثة التسونامي. وقد صرف في عام ٢٠٠٦ مبلغ إجمالي قدره ٤٩٣ ٧٦٩ دولاراً على مشاريع الإغاثة من كارثة التسونامي المنفذة في البلدان المتضررة.

الجدول ١

المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى البلدان المتضررة من كارثة التسونامي عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥ (بالدولارات)

البلد المانح	المبلغ
البرازيل	٢١٤ ٩٧٨
بنن	١٨٤ ٥٦٣
ترينيداد وتوباغو	٣٠ ٨٨٣
توفالو	١٠ ٠٠٠
جامايكا	٣ ٢٠٠
الجزائر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
جزر القمر	٢٥ ٦١٠
ساموا	٣٨ ٣١٤
الصين	١ ٠٠٠ ٠٠٠
فتزويلا (موظفو المكتب القطري)	٥٦٤
مصر	٢ ٣٣٣
المجموع	٣ ٥١٠ ٤٤٥

٧٧ - عُهد إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإدارة مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع. وقد تم تشغيل المرفق يوم انعقاد مؤتمر القمة الأول للمجموعة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في برازيليا، البرازيل. وقد أكد كل من رئيس البرازيل ورئيس جنوب أفريقيا ورئيس وزراء الهند اعتماده تخصيص مبلغ سنوي للمرفق لا يقل عن مليون دولار. كما أكد رؤساء الدول والحكومات أن

صندوق مرفق المجموعة يشكل مبادرة رائدة فريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأعرّبوا عن ارتياحهم لمبادرتي غينيا - بيساو وهاييتي وللدعم الذي تقدمه الوحدة الخاصة. وفي عام ٢٠٠٦، صرف المرفق ٨١٩ ٣٥٦ دولاراً على مشاريع نفذت في غينيا - بيساو وهاييتي. وتتولى الوحدة الخاصة دراسة استراتيجيات جديدة لتسريع وضع وتنفيذ مشاريع من المقرر اقتراحها على مجلس إدارة المرفق.

٧٨ - وتعتمد إدارة مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع على الخبرة السابقة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إدارة صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧. وخلال عام ٢٠٠٥، وافقت لجنة خبراء الصندوق الاستثماري على تخصيص مبلغ قدره ٣١٥ ٠٠٠ دولار لتمويل ١٠ مشاريع؛ ووافقت في عام ٢٠٠٦ على تخصيص مبلغ قدره ٣١٥ ٠٠٠ دولار لتمويل ١١ مشروعاً. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٧، زادت لجنة الخبراء من الدعم المالي المتعهد به لتنفيذ ١١ مشروعاً فوصل إلى ٣٤٧ ٠٠٠ دولار.

٧٩ - ووصل المبلغ المخصص من اليابان لتقاسم تكاليف برامج جديدة تنفذ في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى ٣ ١٠١ ملايين دولار خصص منه في عام ٢٠٠٦ مبلغ ١,٨٧٧ مليون دولار. كما قدمت جنوب أفريقيا مبلغاً قدره ٩٤٥ ٠٠٠ دولار إلى صناديق تقاسم التكاليف المخصصة لشبكة Technonet Africa.

٨٠ - ويوجز الجدول ٢ إجمالي الأموال المخصصة لبرامج الوحدة الخاصة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ويسجل المبلغ الإجمالي ٢٧,٨٧٥ مليون دولار ارتفاعاً طفيفاً عن المبلغ ٢٧,٥ مليون دولار المقدر لفترة السنوات الثلاث المدرجة في الميزانية لإطار التعاون الثالث.

الجدول ٢

موجز للموارد التي تديرها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،
٢٠٠٥-٢٠٠٧ (بآلاف الدولارات)

المبلغ	المصدر
١٤ ٥٨٦	الموارد العادية
١ ٧٠٠	صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - الصين
٣ ٥١٠	مساهمات البلدان النامية في جهود الإنعاش والتعمير بعد كارثة التسونامي
٣ ٠٥٦	مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع
٩٧٧	صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري

المبلغ	المصدر
٣١٠١	تقاسم التكاليف - اليابان
٩٤٥	تقاسم التكاليف - جنوب أفريقيا
٢٧٨٧٥	المجموع

خامسا - الاستنتاج والدروس المستفادة وآفاق المستقبل

٨١ - بصرف النظر عن الرؤية الطموحة لمجالات التركيز الثلاثة لإطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، فقد نجحت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنتين الأوليين في إعداد أساس متين لتنفيذه. كما أن الدروس المستفادة خلال هذه الفترة تقدم الإرشاد لإطار التعاون الرابع، الذي سينفذ وفقاً لنتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب الواردة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وهذه النتائج تشمل ما يلي:

رفع مستوى الوعي وبناء القدرات لتعميم النهج المشتركة بين بلدان الجنوب

٨٢ - يتعين تعميم النهج المشتركة بين بلدان الجنوب في خطط التنمية الوطنية. وبما أن المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب لا تزال مخصصة، فإنه سيكون من الضروري وضع سياسات واستراتيجيات مدعومة بآليات التنفيذ الفعال. ويمكن الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توضيح طريقة استفادة الأشخاص منها في التجارة والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٨٣ - ويتعين مواصلة تنشيط شبكة مراكز التنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودمجها مع شبكات السياسة العامة والإجراءات المتصلة بالتنمية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية.

إنشاء تحالفات عمل دولية

٨٤ - من الضروري أن تبنى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على برامج شركائها القائمة والمشاركة بين بلدان الجنوب (مثل برامج الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وأن توفر آلية مشتركة بين بلدان الجنوب لتنفيذها. ويمكن لتضافر الجهود وتجميع الموارد مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص أن يزيدا كثيراً من الموارد البشرية والمالية للوحدة الخاصة.

٨٥ - ويمكن الاستفادة بشكل منهجي من الإجراءات التي وضعت لبناء الشراكات في تعزيز ترتيبات التعاون المشتركة بين بلدان الجنوب. والمساعدة المقدمة من الشبكة الآسيوية Technonet Asia في إنشاء الشبكة الأفريقية Technonet Africa هي مثال على ذلك.

الاعتماد على مواطن قوة شركاء مختارين وعلى خبراتهم الإنمائية في بناء قدرات لشركاء آخرين

٨٦ - ينمي التبادل الناجح للمعارف القدرة على الاعتماد على الذات داخل البلدان النامية ويقلل من الاعتماد على الخبرات الخارجية المكلفة. وأعظم برامج بناء القدرات المشتركة بين بلدان الجنوب قيمة هي تلك التي تتناول مواضيع عملية ويقدمها مدربون ممتازون. ومن المهم تحديد السياسات والممارسات الإنمائية التي ثبتت كفاءتها وتقاسمها على نطاق واسع، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى.

تحسين فعالية المعونة من خلال أمانة الشراكات الثلاثية

٨٧ - ستظل إقامة الشراكات الثلاثية ضرورية لتحسين فعالية المعونة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الوطنية والدولية الأخرى. وقد شكلت الترتيبات الثلاثية تقليدياً مصدر دينامية هام للوحدة الخاصة، ولا سيما لتنفيذ مشاريع غير أساسية.

٨٨ - ويأتي الضخ الجديد لرؤوس الأموال من البلدان النامية مكماً للمصادر التقليدية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويضع كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند و ١١ بلداً آخر ساهموا في تمويل صندوق الإغاثة من كارثة التسونامي مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضع التنفيذ. وينبغي الإعلان عن ذلك على نطاق واسع ليكون مثلاً تحتذي به الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

تعزيز تنمية القطاع الخاص

٨٩ - يمكن للشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص أن تستفيد من التركيز على الصناعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية واضحة، مثل الصناعات الإبداعية التي تعتمد على المعارف والثقافات التقليدية. وقد يتعين، في البلدان التي لم ينضج فيها القطاع الخاص بعد، تقديم دعم أساسي جداً لتوفير بيئة مواتية لمنظمي المشاريع، والأعمال التجارية الصغيرة، والمصارف.

٩٠ - وبإيجاز، فإن الهدف النهائي للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب هو تزويد بلدان جنوب العالم ومنظومة الأمم المتحدة بثلاثة مجالات تركيز تفاعلية يعزز كل منها الآخر. ولكل مجال بدوره ثلاثة مرافق دعم.

٩١ - وسيكون المجال الأول بمثابة آلية لحفز البحوث المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المهتمين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك من جانب البلدان النامية. وبناءً على هذه البحوث، ستتولى الوحدة الخاصة نشر الاستنتاجات بانتظام في تقرير الجنوب، وفقاً لما دعا إليه مؤتمر قمة الجنوب في عام ٢٠٠٥. وسيضمن هذا المنشور أحدث ما لدى الحكومة والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص من أفكار عن خيارات السياسة العامة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى العمل البحثي، فإن الوحدة الخاصة ستوفر محفلاً لعقد حوار يركز على السياسة العامة ويرمي إلى استكشاف حلول إنمائية مشتركة. وستتبع ذلك بإنشاء المنتدى العالمي للتنمية في بلدان الجنوب ليكون بمثابة ركيزة للحوار فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات.

٩٢ - وسيكون مجال التركيز الثاني بمثابة آلية لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيعزز الروابط فيما بين المؤسسات التجارية في الجنوب من أجل تسخير قدرات الجنوب المتنامية على تنظيم المشاريع في إيجاد الوظائف وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيقوم بتيسير المعاملات فيما بين بلدان الجنوب المتعلقة بالتكنولوجيا والأصول الأخرى من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.

٩٣ - وسيوفر المنبر مجال التركيز الثالث قائمة من خبراء بلدان الجنوب، تتيح لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاعتماد على الخبرات الموجودة في الجنوب في وضع سياساتها وأعمال البرمجة بها. كما سيقوم بتيسير تبادل أفضل الممارسات وحفز الربط الشبكي فيما بين مراكز التفوق في بلدان الجنوب.

٩٤ - وتعمل الوحدة الخاصة على تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً من خلال أنشطتها المستمرة في عام ٢٠٠٧ وفي سياق تنفيذ إطار التعاون الرابع (٢٠٠٨-٢٠١٠).